الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

ⴰⵢⵏⵣⵎⵉⵙⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵓⵍⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵜ

UNIVERSITÉ MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU
FACULTÉ DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et littérature Arabes

جامعة مولود معمري - تيزي-وزو
كلية الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربية وآدابها

الميدان: لغة وأدب عربيّ.

الفرع: دراسات لغوية.

التّخصّص: لسانيات تطبيقية.

مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر

العنوان:

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

معجم " أساس البلاغة" للزمخشري

إعداد الطالبة:

رحيل لقامة

إشراف:

د. زاهية راكن

لجنة المناقشة:

د.	أستاذة محاضرة صنف – أ – جامعة مولود معمري تيزي وزو	رئيسا
د.زاهية راكن	أستاذة محاضرة صنف –أ– جامعة مولود معمري تيزي وزو	مشرفا ومقررا
د.	أستاذة محاضرة صنف – أ– جامعة مولود معمري تيزي وزو	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة شكر

نستهل شكرنا بالثناء على من هو أهل لكل ثناء فنشكر الله عز وجل ونحمده على توفيقه وإحسانه.

والشكر موصول إلى الأستاذة المشرفة "زاهية راكن" التي لم تبخل عليّ بعلمها وفضلها، ولما أولته من اهتمام ومتابعه منذ بداية هذه الدّراسة، فجزاها الله عنّا خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على قبولهم عناء قراءة هذه الدراسة وتقويمها.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أختي التي كانت لي خير عون، وساعدتني في إنجاز بحثي؛

فجزى الله عني الجميع خير الجزاء.

إهـــــداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذين وهباني كل ما يملكان، حتى أحقق لهما أمالهما: أمي الغالية، وأبي العزيز، إليكما أهدي هذا النجاح عسى الله أن يطيل في عمركما لأنعم بدعائكما.

وإلى أخواتي: زينب، مريم، هاجر، وأخي العزيز رزقي، وإلى أبناء أخواتي: محمد، تسنيم، سميّة، أسامة وصهيب.

وإبلى رفيقة دربي "ميليسا"

ولن أنسى بالتّكرير والشّكر لأستاذتي "راكن زاهية"، التي كانت السند والمرشدة في البحث

والى كل من مد لي يد العون.

مقدمة

تعتبر الشواهد ذاكرة الأمة التي تختزن مسيرتها عبر التاريخ، وتعد ركيزة أساسية، وتشكل عنصرا هاما من تراثنا اللغوي والنحوي، فعليها صيغت قواعد النحو، ووضع عليها علماء اللّغة قواعدهم، سواء أكانت من القرآن، أو الحديث، أو الشعر، فالشاهد يعتبر حجتهم في إثبات صحة القضايا أو خطئها وكانت بمثابة المفاتيح لما أشكل من الألفاظ، والمتشابه من المعاني.

فقد اهتم بها الفقهاء والمفسرون قديما وحديثا، حيث نجد في ثنايا كتب التفسير والمعاجم عشرات الشواهد، ولقد نحا "الزمخشري" في معجمه "أساس البلاغة" منحنى خالف فيه مصنفي المعجمات من قبله ومن بعده، وذلك من خلال تأليفه للمعجم، فقد كان يهدف إلى جعل معجمه هذا موردا للبلاغة ومصدرا لها، فحشد فيه من أجل ذلك طائفة كبيرة من الشواهد الشعرية، وما جاء من كلام الله عز وجل وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

أسباب اختيار الموضوع: من بين أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

- قلة الدراسات التي أنجزت حول هذا البحث خاصة في جامعتنا.
- السبب الذاتي: يتمثل في الاهتمام بالمواضيع المرتبطة بالدين؛ كالقرآن الكريم والأحاديث النبوية وإعجازها البلاغي.

الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المعجم وما أحدثه مؤلفه من نقلة نوعية في مجال تأليف المعاجم، حيث أنه كان من أئمة عصره.

- أمّا السبب الموضوعي لاختيارنا هذه الدراسة فهو الوقوف عند أحد أهم المعاجم التي أثرت المكتبة العربية.
- الرغبة في التعرّف على كيفية توظيف "الزمخشري" للحديث النبوي الشريف في هذا المعجم، وجاءت إشكاليتنا مطروحة كالآتي:
- كيف وظف "الزمخشري" الحديث النبوي الشريف في معجم أساس البلاغة؟

وتصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على شخصية العالم "الزمخشري" والتعريف بمعجمه "أساس البلاغة."
- إبراز طريقة توظيف الزمخشري للشواهد.
- الكشف عن أهم الأحاديث النبوية الواردة في معجم "أساس البلاغة".

- الوقوف عند كيفية توظيف "الزمخشري" للحديث النبوي الشريف في معجمه.

المنهج المتبع: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب موضوع بحثنا.

ومن أجل الحصول على تصميم محكم للبحث، قمنا بتقديمه على النحو التالي:

- عرض مقدمة تشمل نظرة دقيقة وواضحة عن البحث، وفصلين متبوعين بخاتمة؛

إذ تناول الفصل الأول مفهومي: الشاهد، الاستشهاد، وأنواعهما، ومصادرهما، إلى جانب قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تطبيقية لمعجم "أساس البلاغة"؛ حيث جاء فيه التعريف بكل من الزمخشري (اسمه، وكنيته، ونشأته) ورحلته في طلب العلم، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ثمّ التعريف بمعجم "أساس البلاغة"، وأهدافه من تأليف هذا الكتاب، وكيفية توظيف الحديث النّبوي الشّريف فيه، وأخيرا خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

و اعتمدنا في بحثنا على دراسات كثيرة أهمّها:

- الشاهد وأصول النحو "خديجة الحديثة."
- المجاز في "أساس البلاغة" للزمخشري، معيد زكري توفيق الهاشمي.
- الشاهد النّحوي في معجم الصحاح للجوهري، لمأمون تيسير محمد مباركة.

وكأي بحث لم يخلو بحثنا من بعض الصعوبات وتتمثّل في:

- صعوبة الموضوع وشساعته.
- نقص المصادر والمراجع.
- قلة الدراسات في هذا الموضوع.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول:

الشاهد والاستشهاد في المعجم.

1- مفهوم الشاهد.

أ – الشاهد لغة.

ب – الشاهد اصطلاحا.

2 –مفهوم الاستشهاد.

أ – الاستشهاد لغة.

ب – الاستشهاد اصطلاحا.

3 – أنواع الاستشهاد.

4 – مصادر الاستشهاد.

أ – القرآن الكريم.

ب – الحديث النبوي الشريف.

ج – كلام العرب.

5 – قضية الاستشهاد بالحديث.

1 – مفهوم الشّاهد:

أ – الشّاهد: لغة:

لقد تعددت التعريفات اللّغوية لكلمة (الشاهد) في المعاجم حيث جاء في لسان العرب «الاستشهاد سأله الشّهادة، والشّهادة: خبر قاطع، وشهد فلان على فلان بحق فهو شاهد، المشاهدة: المعاينة، واستشهدت على كذا فشهد عليه؛ أي صار شاهدا عليه، واستشهدت فلانا على فلان: إذا سألته أقامه شهادة احتملها».[1]

أما في الوسيط: فالشاهد هو «من يؤدي الشهادة، والشاهد الدليل»[2].

ولقد ورد في الصحاح في مادة (شهد) ما يلي: «الشهادة خبر قاطع تقول منه: شاهد الرجل على كذا(....) والمشاهدة المعاينة وشهده شهودا أي حضره في(...) وشهود الناقة: أثار موضع منتجها من دم أو سلى» [3].

كما يطلق الشاهد على معان عديدة منها الحاضر الذي يحضر الأمر ويشهده، ومنها اللسان.

أما "ابن فارس" فيلخص لنا معنى الشاهد فيقول: «مادة شهد الشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام».[4]

أما صاحب "القاموس المحيط" فقد توسع في إيراد مدلول الشّاهد، فأوضح مدلوله عند الفقهاء وعند المحدثين، وأهل المناظرة وأهل اللغة والصوفية قائلا: « والشاهد عند الفقهاء وهو المخبر بحق للغير على آخر عند يقين في مجلس الحكم عند المحدثين: المتابعة، وعند أهل المناظرة: ما يدل على فساد الدليل للتخلف أو لاستلزامه المحال».[5]

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 2001، مادة (شهد).

[2] – مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ج1، دار الدعوة، اسطنبول، 1989، ص 240، 497.

[3] – إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، لبنان، ط2، 1979، ج2، ص 494، 495.

[4] – احمد بن فارس بن زكرياء الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط2، 1998، (مادة شهد)

[5] – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1998، ص 49.

كما أن معنى «الشاهد عند أهل العربية الجزيء الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزيء من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بينهم وهو أخص من المثال»[1].

فهو يرى «أن الشاهد يؤتى به لإثبات القاعدة، والمثال يؤتى به لإيضاح القاعدة، والشاهد عند الصوفية هو التجلي أو عبارة عمّا كان حاضرا في قلب الإنسان وغلب عليه ذكره، فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الوجود فهو شاهد وجود وان كان الحق فهو شاهد الحق».[2]

ومن خلال كل هذه التعريفات اللغوية نلاحظ أن معناها يدور حول معنيين: هما الحضور، والعلم، ويقصد به الحاضر لا الغائب.

ب- مفهوم الشّاهد اصطلاحا:

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي فالشاهد عند أهل اللغة «هو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم»[3].

فالشاهد هو كل ما استدل به اللغويون والنحاة من أجل إثبات صحة قاعدته أو رأي مثل: القرآن الكريم، الذي يعتبر المصدر الأول، والشاهد عنصر جوهري، فهو «جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة(...) وتقوم دليلا على استخدام العرب لفظا لمعناه أو نسقا في نظم أو كلام»[4].

وهناك من يرى أنّ الشاهد هو:«ما يؤتى به من كلام العرب الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية»[5]، فالشاهد هو مصطلح يستعمل للإثبات، والبرهان على صحة القول أو الفكرة.

أما «الشاهد الشعري تحديدا، فهو كل ما استدل به من الشعر في إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب لكونه من شعر العرب الموثوق بعربيتهم»[6].

---

[1] – الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص 49.

[2] – المرجع نفسه، ص.ن.

[3] – محمد بن علي بن القاضي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، تح: علي دحروج، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 1002.

[4] – جبر يحيى عبد الرؤوف، الشواهد اللغوية، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد 2، العدد 06، فلسطين 1992، ص 56.

[5] – حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دت، ص 51.

[6] – ينظر: عبد الرحمن معاضة الشهري، الشاهد الشعري في التفسير، مكتبة المنهاج، الرياض، ط1، 1429، ص 61.

ولقد احتل هذا الأخير مكانة مرموقة لدى اللغويين والنّحويين، حيث كان في صدارة الكلام العربي المستشهد به، ويعود ذلك لمكانة الشعر عند العرب فهو كما قيل معدن علم العرب، كما أنّه لوحظ استعمال كلمة الاحتجاج في العديد من الكتب النحوية بدلا عن الاستشهاد، والاحتجاج معناه الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرا ونثرا للدلالة على صحة رأي أو قاعدة، فكل من الاستشهاد والاحتجاج يؤديان غرضا واحدا وهو «إثبات صحة رأي أو قاعدة أو استعمال كلمة أو ترتيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[1].

فالاستشهاد يتمثل في إرادة قول منقول عن عربي فصيح سليم اللسان انطبقت عليه شروط الاحتجاج الزمنية والمكانية.

2 – مفهوم الاستشهاد:

أ– الاستشهاد لغة: هو طلب الشهادة ومنه قوله تعالى: ﴿ واسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجالِكُمْ﴾ [سوره البقرة: الآية 282].

ويراد بها أيضا اليمين وعليه قوله تعالى: ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [سورة النور: الآية 06].

فمن خلال هذه الآيات نفهم أن معناه هو طلب الدليل والحجة والبرهان، من أجل التأكيد والمعرفة.

ب – الاستشهاد اصطلاحا:

لقد جاء تعريفه على النحو التالي: «يراد به عملية منهجية أو طريقة في التأليف تقوم على جلب أو استحضار، أو استدعاء شاهد منثور أو شاهد منظومة في سياق مؤسس على: شاهد مستشهد به، ومستشهد، ومستشهد له، والجامع بين مكوناته هذه علاقة انسجام ومشابهة طلبا إما للتمثيل أو للبيان أو للاستدلال(....)».[2]

فمن خلال التعريفات السابقة يمكننا القول إن الاستشهاد هو عبارة عن منهج، والشاهد عبارة عن أداة من أدواته.

[1] – سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية المكتبة والمطبوعات الجامعية، دط، 1994، ص 06.

[2] – عبد الرزاق صالحي، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، عالم الكتب الحديث، اربد، عمان، ط1، 2010، ص 29.

وهو نتاج علاقة بين مصطلحين ينتميان إلى جذر لغوي واحد هما الاستشهاد والشّاهد.

3- أنواع الشواهد:

لقد شملت الشواهد في اللغة عدة علوم مختلفة وذلك نظرا لحاجتها، وإن أغلب الشواهد المذكورة في الكتب اللغوية تنحصر في الأنواع الآتية:

أ- الشّواهد المعجمية:

تعد الأكثر انتشارا في المعاجم وكذلك في كتب اللغة، ولا تشترط هذه الشواهد أن تكون مقتصرة فقط على المعاجم، بل اعتبرت شواهد معجمية «إذا وردت في أي مصنف كان لتوكيد صيغة أو بناء، أو استخدام لفظ لمعنى، مما درجت عليه المعاجم في تنوع مادتها».[1]

ومن هذا الكلام يمكننا القول أن المكتبة العربية مليئة بالكتب التي تبحث في اللّغة، وتتضمن معظم صفحاتها الشواهد الدالة على معنى أو إثبات لقاعدة، مثل عمل المعجم، وتأتي الشواهد المعجمية لغرضين هما:

الأول: تأتي كدليل على أن اللفظ الذي استخدمه المعجمي إنما هو لفظ عربي، أو مستعمل في لهجة العرب أيان كانت، وإن كان غريبا في لغتهم «وهي ما استشهد به المفسرون وأصحاب الغريب والمعاني من الشواهد الشعرية لتوضيح لفظة غريبة أو بيان أصلها الاشتقاقي، أو بيان ما طرأ عليها من تطور دلالي».[2]

ويعد هذا النوع من الشواهد هو الأكثر عددا في كتب اللغويين والمفسرين مقارنة بالشواهد الأخرى.

الثاني: لتقديم الدليل على معنى اللفظ قيد البحث أو على أحد معانيه، لأن معنى اللفظ يتغير على حسب السياق الذي يرد فيه، ولعل من أمثلة ذلك في الصحاح «العلق الدم الغليظ... والعلقة: دودة في الماء تمصّ الدم... وذو علق: اسم جبل...»[3].

---

[1] – جيل محمد حسن، الاحتجاج بالشعر، ص 77، 78.

[2] – ينظر: عبد الرحمان معاضة الشهري، الشاهد الشعري في التفسير، ص68.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص 1477، مادة (شهد).

وتأتي الشواهد الصّرفية ضمن المعجميّة، ذلك لأن الاختلاف يكمن في معاني هذه المفردات، كما تندرج في الشواهد المعجمية شواهد لغات القبائل باختلاف لهجاتها، وأسمائها.

ب – الشّواهد النّحوية:

وهي مثلها مثل الأولى – أي الشواهد المعجمية– تُعرف بانتشارها الواسع في كتب اللغة والنحو؛ حيث تعتبر «ما جاء به من كلام العرب شاهدا لعامل نحوي أو لأثر إعرابي، أو علامة بناء أو إعراب أصلية كانت أم فرعية(...) يستوي في ذلك الشاذ، والنادر والقياس والمطّرد»[1].

وتأتي الشّواهد النحوية بعد الشّواهد المعجميّة وذلك لكثرتها، ولقد اهتم علماء اللغة والنحو بهذا النوع من الشواهد من خلال جمعها، وتحليلها، وتصنيفها، وذلك لغرض الوقوف على قواعد اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم أولا، وأنها لغة الآباء ثانيا، كما أنها «كل ما استدل به المفسرون من الشعر في بيان تركيب أو بنية، لبيان قاعدة أو تأكيد أو إيراد ما استثنى أو خرج عنها، أو توجيه ما جاء مخالفة لها».[2]

ومن الملاحظ أن كل من الشواهد المعجمية، والشواهد النحوية يرتبطان من حيث الزمان والمكان في الاحتجاج بها، وقد سميت هذه الفترة الواقعة في هذا الإطار الزماني والمكاني بعصور الاحتجاج، كما يبدو أن شواهد النحو والصرف هي من أكثر شواهد علوم العربية ثباتا، لارتباطها بالقواعد التي يثبت عليها، حتى شكلت جزءا لا ينفصل من ثقافتنا، ولهذا لا نتعجب من العناية التي حظيت بها على مر العصور.

ت – الشّواهد البلاغية:

تنطوي الشّواهد البلاغية على عملية اختيار تلقائي للشاهد تخضع لطبيعته، ومادته بحيث ينظر إلى معناه خارج إطار اللغة المباشرة، والنظر إليه وفق دلالات جديدة ناتجة عن العلاقات والتراكيب الجديدة «وإن هناك فارقا دقيقا بين التوجّه اللّغوي الخالص، والتوجّه البلاغي فإذا كان اللغويون يحتجون بشعر فترة الاحتجاج التي ترتبط بمكان وزمان محددين

[1] – جبر يحي، الشاهد اللغوي، ص 266.

[2] – ينظر: عبد الرحمن معاضة، الشاهد الشّعري في التفسير، ص 72.

فان البلاغيين قد تجاوزوا هذه النظرة اللّغوية وتعاملوا مع الإبداع في مراحله المختلفة دون نظر تقويمي إلى قديم أو محدث».[1]

وقد حددت فترة الاحتجاج بمنتصف القرن الثاني في الحواضر، والقرن الرابع الهجري في البوادي، وذلك يعود إلى فساد الألسن للاختلاط بالأعاجم.

أما في البلاغة فلم تحدد فترة لقبول الشّاهد البلاغي، وإنما اعتمدوا في ذلك على حسن الاختيار الذوقي للشّاهد البلاغي، وما يشتمل عليه من درجات الإبلاغية في مسألة المادة التي يتوفر عليها الشّاهد دون النظر إلى الفترة الزمنية التي ينتمي إليها، فهي «لا تقوم في جوهرها على الألفاظ لمعانيها، ولا لأثار بعضها في بعض بقدر ما تقوم على ما يطرأ في ذهن المتلقي عند تلقيها من استجابة تتمثل في الاستحسان أو الاستهجان».[2]

ومما سبق يمكننا القول أن الشواهد البلاغية لا يشترط فيها الارتباط بعصور الاحتجاج حتى يمكن الاستشهاد بها.

ج – الشّواهد الفقهيّة:

وتتمثل في آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية، أو الاستدلال على قضية شرعية أو فقهية ما، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَيْسَ الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: الآية 275].

كما قد يستعين كل من علماء الأصول، والفقه، والتشريع، بكلام العرب شعرا أو نثرا لتوضيح معاني القرآن الكريم، والحديث الشريف، ومن بين هذه الشّواهد ما نجده في كتب التفسير عامة، حيث نجدها في "تفسير الطبري" على وجه الخصوص، فلا تكاد تخلو صفحة من بيت شعر، أو قول أعرابي يسوقه الطبري في معرض تفسيره لآيات القرآن الكريم، ومن ذلك «القول في تأويل قوله تعالى ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [سورة البقرة: الآية 35].»[3]

---

[1] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد سليم الجمعي ومحمد أحمد القاسم، دار البيروتي، لبنان، ط1، 1988، ص 44.

[2] – محمد عيد، الرواية والاستشهاد في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1976، ص 205.

[3] – محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تفسير الطبري،ج2، تح: محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط2، 2008، ص 515.

فأبو جعفر يرى أن «الرغد هو واسع العيش الهنيء، الذي لا يعني صاحبه، يقال أرغد فلان، إذا أصاب واسعا من العيش الهنيء».[1]

كما قال امرء القيس:

بينما المرء تراه ناعما

يأمن الأحداث في عيش رغد.

فاللافت للانتباه في استشهاد الفقهاء بكلام العرب، أن مثل هذه الاستشهادات تندرج في إطار توضيح المعاني، وآي القرآن، والتأكيد على الأخلاق والقيم الإسلامية، أكثر مما تندرج في إطار التشريع وسنّ الأحكام، واستنباط القواعد الفقهية.

د – الشّواهد ذات الأغراض المتعددة:

فمن الممكن أن يأتي البيت من الشعر شاهدا على أكثر من موضوع من موضوعات الشواهد، فقد يكون شاهدا نحويا، أو بلاغيا، أو فقهيا في آن واحد، أو يشترك الشاهد النّحوي في أكثر من موضوع من الموضوعات السابقة، ومثال ذلك البيت الشعري القائل:

«بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِجَالِ الأَبَاعِدِ.

فالنحاة يستشهدون به على جواز تقديم الخبر، وعلماء البلاغة يستشهدون به مثالا على التشبيه، أما الفقهاء فيستشهدون به في باب الوصية».[2]

فمن خلال هذا الكلام نلاحظ أن هذه الشواهد تتعدد وتختلف بحسب الحاجة إليها، كما يمكنها أن تجمع أكثر من نوع في آن واحد.

[1] – مأمون تيسير محمد مباركة، الشاهد النحوي في معجم الصحاح، إشراف: أحمد حامد، كلية الدراسات العليا في اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 33.

[2] – ينظر: علي القاسمي، معجم الاستشهادات، مكتبه لبنان، بيروت، ط1، 2001، ص 21.

4 – مصادر الاستشهاد: تعددت مصادر الاستشهاد وأهمها:

أ– القرآن الكريم:

يعتبر القرآن الكريم مصدر التشريع الأول في الإسلام، منه يستقي المسلمون أحكام دينهم، وقواعد التعامل والأخلاق، والقيم والعبادات، إضافة إلى مصادر التشريع الأخرى، وهو كلام الله «واللفظ العربي بالمعجز الموحى به إلى سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، بواسطة جبريل عليه السلام، وهو المنقول بالتواتر، المكتوب في المصحف، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس»[1]

ولقد حظي القرآن الكريم بالعناية، والدقة في الأداء في زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولدى الصحابة من بعده، ويمثل هذا الأخير – أي القرآن الكريم – اللغة الراقية المثالية، التي فهمها الأسدي، والتميمي، والقريشي وجميع قبائل العرب، حيث يقول البغدادي صاحب خزانة الأدب: «فكلامه عزّ اسمه أفصح الكلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه».[2]

أما السيوطي فيرى أن القرآن الكريم يمثل أعلى درجات الفصاحة، حيث يقول: «القرآن الكريم حجة في النحو لأنه أفصح الكلام سواء أكان متواترا أو أحادا»[3].

كما أن للباحثين المحدثين ملاحظاتهم على موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، منهم "سعيد الأفغاني" الذي ينتقد العلماء الأوائل بسبب قلة استشهادهم بالقراءات، وخلافهم حولها، وفي الوقت نفسه فهو يدعم الاستشهاد بالقرآن الكريم من خلال قراءاته سواء أكانت صحيحة متواترة، أو حتى الشاذة منها، أما الثانية فرغم الاختلاف في بعض شروط روايتها إلا أنها رويت عن أناس توفرت فيهم شروط الاحتجاج وسلامتها، وذلك من خلال قوله «أن هذه القراءات على اختلافها أقوى سندا وأصح نقلا من كل ما احتج به العلماء من

[1] – مصطفى دين البغا، الواضح في علوم القرآن، دار الكلمة الطيبة، دمشق، ط2، 1998، 15.

[2] – عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1406، ص 09.

[3] – السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، لبنان، ط2، 2006، ص 39.

الكلام العربي غير القرآن»[1] ، وواصل كلامه قائلا أن «قراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذّها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها».[2]

ومما تقدم يمكننا القول أن هناك علاقة وطيدة تربط بين القرآن الكريم، واللغة العربية، فالقرآن أنزل بلسان عربي حتى يكون مفهوما.

ب – الحديث النبوي الشريف:

هو ما ورد عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، أو القصص التي وردت عنه أيضا سواء أكان ذلك قبل البعثة أو بعدها، والحديث والسنة عند أهل السنة، والجماعة يعتبران المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القراءات، كما أنه يعتبر الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل، وقد بين ذلك "محمد خضر حسين" في قوله: «ثم تبين لي أن كتب الحديث تشتمل على أقواله صلى الله عليه وسلم وعلى أقوال الصحابة، تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام، أو حال من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين».[3]

كما يرى "محمد خضر حسين" أيضا «أنه يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة من بعض التابعين، وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال الرسول (ﷺ)، أو أقوال الصحابة، أو أقوال التابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى الرسول (ﷺ) من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية».[4]

كما ترى "خديجة الحديثي" أن الذي نفهمه عند إطلاق مصطلح الحديث أنه كلام النبي العربي محمد (ﷺ)، وقد كان من الواجب أن يعتبر بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به لولا أن المسلمين الأوائل أجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي نطق به الرسول (ﷺ)غالبا».[5]

---

[1] – سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 29.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – محمد خضر حسين، دراسات في اللغة العربية وتاريخها، مطبعة الفتح، دمشق، ط1، د.ت، ص 166، 167.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – خديجه الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974، ص 61.

فمن خلال هذا الكلام نلاحظ أنه لا يختلف اثنان على أن الرسول (ص) كان أفصح الناس ممن نطقوا بالعربية فهو القائل «أنا من قريش بيد أني أفصح العرب».[1]

فلم يكن عليه الصلاة والسلام يتكلم إلا بأفصح اللّغات وأحسن التراكيب، وقد أجمع على ذلك المسلمون منذ بعثته إلى يومنا هذا، بالرغم من الاختلاف الواقع بين علماء اللغة من يعتمد على المعنى، ومن يعتمد على صحة النطق، وكان ابن مالك –رحمه الله– أول من نبّه إلى ضرورة الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو مع عدم الالتفات إلى من قال «إن الحديث مروي بالمعنى وجل رواته من العجم، ولا شك أن نصوص الحديث الصحيحة خير من عشرات الشواهد مجهولة القائل».[2]

وذهب جمع من الأئمة إلى الاحتجاج بألفاظه وتراكيبه، في اللّغة، والذين منعوا ذلك دفعهم المنع إلى تجويز رواية الحديث الشريف بمعناه، أي دون الالتزام التام بألفاظه مع دخول الأعاجم في روايته.[3]

فقد انقسم العلماء إلى فريقين بين مؤيد، ومعارض وسبب ذلك يعود إلى روايته بالمعنى خاصة من الأعاجم.

ومن خلال كل هذه الآراء المتضاربة حول قضية الاستشهاد بالحديث النبوي، ما يهمنا هو منزلة الحديث النبوي الشريف، الذي يحتل المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وهو كلام العرب الفصيح المنسوب إلى الرسول (ﷺ) والصحابة من بعده.

ج – كلام العرب: شعره ونثره:

يقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها من منثور ومنظوم في الجاهلية قبل بعثة الرسول (ﷺ) إلى أن فسدت الألسن بالاختلاط مع الأعاجم، وانتشار اللّحن. ويعتبر كلام العرب سواء كان نثرا أو شعرا المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج به في اللغة والنحو، والصرف بعد كتاب الله عز وجل، وحديث رسوله (ﷺ) حيث «اتفق النحويون والمشتغلون بعلوم اللغة، أن كلام العرب المحتج به هو ما كان في منتصف القرن

[1] – ينظر: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، دت، ص 126.

[2] – حسن جبل، الاحتجاج بالشعر، ص 52.

[3] – حسن شراب، شرح الشّواهد الشّعرية في امات الكتب النحوية، ج3، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 2008، ص 301.

الثاني الهجري في الحضر، وما كان إلى منتصف القرن الثالث في البدو، وما جاء بعد ذلك فلا يعتد به في النحو واللغة، حيث فسدت الألسنة واختلط العرب بالعجم».[1]

وأفصح العرب قبيلة قريش، ولهذا نزل القرآن الكريم بلغتها «وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها، وصفاء لغتها، وأولها لغة قريش، وذلك لأن قبيلة قريش كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعا وإبانة عمّا في النفس».[2]

ومما سبق نلاحظ أن ما يحتج به من كلام العرب هو ما ثبت عند الفصحاء الموثوق بهم.

5 – قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

أ–موقف اللغويين من الاستشهاد أو (الاحتجاج بالحديث النبوي):

لقد انقسم اللغويون اتجاه قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب المانعين مطلقا: ويمثله "ابن الضائع" وتلميذه "أبو حيان الأندلسي"؛ حيث يرى أصحاب هذا المذهب عدم الاستشهاد بالحديث، وأن الأوائل لم يستشهدوا به وسبب ذلك عائد إلى أمرين:

1 – جواز الرواية بالمعنى: ويرى هذا المذهب أن الحديث روي بالمعنى، وأن الحديث ليس من لفظ النبي (ﷺ) فنجد مثلا: القصة الواحدة، التي حدثت في زمن النبي (ﷺ) رويت بأكثر من رواية، وفي كل رواية ألفاظ تختلف عن رواية أخرى، والنبي (ﷺ) تكلم بلفظ واحد، فمن أين جاءت كل هذه الألفاظ، فنجزم أن الرواية كانت بالمعنى، فاختلفت الألفاظ، وكثرت الروايات باختلاف من رووها، وكانت حجتهم في ذلك على النحو التالي:

[1] – حسن جبل، الاحتجاج بالشعر، ص 52.

[2] – ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 77.

إن الرواة جوزوا النقل عن الرسول (ﷺ) بالمعنى مستدلين على ذلك بقول "سفيان الثوري": «إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت ولا تصدقوني إنما هو المعنى»[1] وكذلك بما روي عن قول النبي (ﷺ) (زوجتكها بما معك من القرآن)، حيث (يروي ملكتكها بما معك من القرآن)، كما يروي (خذها بما معك من القرآن) إذ يحتمل أن يكون هذا التغيير في الألفاظ من فعل الرواة.

2 – أغلب رواة الحديث من غير العرب، فوقع اللّحن في الحديث لأنهم لا يعلمون لسان العرب، وحجتهم في ذلك أن الأحاديث يجوز روايتها بالمعنى، كما أن كثيرا من الرواة كانوا من المولدين الذين عاشوا بعد عصور الاحتجاج وهؤلاء يجوز عليهم اللّحن، «إنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون».[2]

فمن خلال هذا الكلام نلاحظ أن المانعون يحتجون بأمرين هما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي (ﷺ) وإنما رويت بالمعنى. كما أن كثير من النحاة من رواه الحديث كانوا غير عرب فوقع اللّحن.

الثاني: مذهب المجوّزين مطلقا: كـ"ابن مالك الأندلسي" و"ابن هشام الأنصاري"، كما **وقف "ابن الطيب المغربي"** موقفا مساندا لهذا المذهب في شرحه لاقتراح السيوطي، وجاء في رده «إنّ القول: إن القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه، بل إن تركهم له لعدم تعاطيهم إياه، وقلة إشعارهم عند حجاب محياه».[3]

إنّ القول «أن الأحاديث بأسرها ليس موثوق بأنها من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) قول باطل، لأن المتواتر وإن كان قليلا مجزوم بأنه من كلام النبي (صلى الله عليه

[1] – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط4، 1997، ص 1.

[2] – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ص 01

[3] – إبراهيم صباح، سلامة الطرشان، أثر الحديث النبوي في بناء القاعدة النحوية عند ابن هشام في كتابه " معنى اللبيب" إشراف د. فايز محاسنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2014، ص 30.

وسلم) وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم إلا قليلا، مجزوم بأنه من كلام النبي، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن».[1]

أضف إلى ذلك القول «بتعدد في رواية القصة الواحدة، فالردّ عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان النبي (ص) يعيد الكلام مرتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادته تكرار الكلام ثلاثة مرات، وقد وضع البخاري بابا أسماه باب من أعاد الحديث ثلاثة ليفهم عنه».[2]

فمن خلال هذا الكلام نلاحظ أن هؤلاء يرون أن الأصل رواية الحديث على نحو ما سُمِع، حيث تعرض "ابن مالك" في شأن موقفه هذا إلى انتقادات شديدة وجهها إليه "أبو حيان"، حيث اتهمه بأنه استحدث في أصول النحو وما ليس منها، لأن "ابن مالك" كان يكثر من الاستشهاد بالحديث والاعتماد عليه في استنباط قواعد نحوية، وصرفية، كما أن أصحاب هذا المذهب جوّزوا الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت.

الثالث: مذهب المتوسطين: وقف أصحاب هذا المذهب متوسطين بين المانعين مطلقا والمجوّزين مطلقا؛ حيث جوزوا الاحتجاج بالحديث المنقول باللفظ دون الأحاديث المنقولة بالمعنى، ولعل أبرز من يمثل هذا المذهب هو "أبو إسحاق الشاطبي" حيث قال:«أما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقلهم بلفظه لمقصود خاص، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية».[3]

كما أن أصحاب هذا المذهب جوزوا الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها حيث يقول "السيوطي":«(...) إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم من ذلك اللفظ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد».[4]

---

[1] – إبراهيم سلامة الطرشان، أثر الحديث النبوي في بناء القاعدة، ص 31.

[2] – المرجع نفسه، ص31.

[3] – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ص 12، 13.

[4] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، مطبعة الجريسي، القاهرة، ط1، 2001، ص17.

فمن خلال هذا يمكننا القول أنّه بالرغم من تجويزه للاستشهاد إلا أنه يميل أكثر إلى مذهب المانعين، فهو كان ينكر الأحاديث التي رويت بالمعنى.

كما أنّ "الشاطبي" وقف موقفا وسطا، فهو لا يرى المنع على إطلاقه، ولا الجواز على إطلاقه، وإنما يتوسط في الأمر؛ حيث قال في شرحه لألفية "ابن مالك" «لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله وهم يستشهدون بحديث أجلاف العرب وأشعارهم التي فيها الفحش ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظه لما يبنى عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم فحفيت منه العجب، وكذا القرآن، وجوه القراءات».[1]

فمن خلال كل هذه الأقوال يمكننا تلخيص حججهم في بعض النقاط ألا وهي:

- أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وذلك أنّ الرواية بالمعنى موجودة حتى في غير الحديث، وقد أجاز العلماء الاحتجاج به مثل كلام العرب نثره وشعره، حيث اعتمد عليه لإثبات القواعد النحوية، والصرفية. على الرغم من اختلاف النقل والرواية اختلافا غير المعنى، وعلى الرغم من هذا إلا أنهم احتجوا به.
- كما أن العلماء وضعوا شروطا لقبول الرواية بالمعنى، وهي أن يكون الراوي عالما وعارفا بالألفاظ ومقصودها، وقد حصروا هذه الفترة حيث كانت الألسن سليمة ولم يدخلها اللحن.
- أضف إلى ذلك أنه لا يمكننا الحكم الكلي أو التعميم بشأن رواية الأحاديث بالمعنى، لأن الكثير من الأحاديث التي وصلت إلينا كلها محكمه الألفاظ ولم يطرأ عليها أي تغيير في ألفاظها ولم يدخلها اللحن أضف إلى ذلك بعض كتب الرسول إلى الملوك والأمراء.
- وكذلك كتب الحديث التي كان يكتبها الصحابة بين يدي الرسول (ﷺ) وقد تناقلت عن طريق الرواة دون تغيير أو تبديل لأي لفظ.

ومن هنا يتبين لنا أن إخراج الحديث النبوي الشريف من دائرة الاحتجاج، بسبب علّة تغيير المعنى ودخول اللحن، إنما هو أمر مرفوض فكيف إذن لكلام العرب من هذا كله.

[1] – البغدادي، خزانة الأدب، ص 12.

بعدما انتهينا من الفصل الأول الذي قمنا فيه بتعريف بعض المصطلحات، التي تعتبر مفاتيح لفهم هذا البحث، والمتمثلة في: الشواهد، وأنواعها، ووبيان مدى أهميتها، وآراء بعض اللغويين فيها، والاستشهاد ومصادره، سننتقل إلى الفصل الثاني– وهو فصل تطبيقي – حيث سنقوم فيه بإلقاء الضوء على كل من الزمخشري، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، وأساس البلاغة، والتطبيق حول بعض نماذج الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

الفصل الثاني:

الاستشهاد بالحديث في أساس البلاغة دراسة تطبيقيه.

1 – الزمخشري: مولده ونشأته.

أ – رحلته في طلب العلم.

ب – مكانته العلمية.

2 – مؤلفاته.

3 – التعريف بمعجم أساس البلاغة.

4 – هدفه من تأليف المعجم.

5– توظيف الحديث النبوي الشريف في معجم أساس البلاغة.

1 – نبذة عن حياة الزمخشري:

أ- مولده ونشأته:

لقد جاء تعريفه في مقدمة معجمه أنه «هو محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، وكنيته أبو القاسم، رحل إلى مكة وجاور بها زمانا فقيل له جار الله.

ولد "الزمخشري" بـ "زمخشر"، وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم عام (467هـ) وفيها نشأ وترعرع، ثم بدأت رحلاته العلمية، فاقبل على دراسة العلوم الدينية واللغوية، ورحل إلى "بخارى"، ثم العراق، ثم إلى الحجاز وغيرها من البلدان، وعاد إلى موطنه حيث توفي سنة (538هـ)»[1]. ويروى أنه كان مقطوع إحدى الرجلين، وتناقلت كتب التراث هذا الخبر معللة ذلك بأسباب مختلفة[2]،

وقد أتيح للإقليم الذي ولد فيه الزمخشري رؤساء عنوا أشد العناية بالأدب والعلوم فقربوا العلماء من مجالسهم وقلدوهم المناصب الهامة، فساعدت تلك الظروف الإمام على طلب العلم.[3]

ومما يلاحظ أن البيئة التي عاشها ورعاية والده الذي كان إمام مسجد، لها الأثر في نبوغه، حيث أنّه تلقى العلم على يده أولا وهمة المرء هي التي تضع منه عالما وإماما.

ب – رحلته في طلب العلم: جاب الإمام الزمخشري الأقطار طلبا للعلم وسعيا وراء المعرفة، وتنقل ما بين بغداد ونيسابور،[4] حتى قال عن نفسه: «وطئت كل تربة في أرض العرب».[5]

وحيث ما حل وارتحل، كان محل احترام مشايخه، وتقديرهم له، ومساندتهم إياه، ومن أبرز أساتذته الذين ساهموا في تكوينه وتعليمه ودفع حاجاته "أبو مضر الضبي الأصفهاني".

---

[1]–جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1998، ص 1–3.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص3.

[3]– ينظر: السمعاني عبد الكريم محمد بن منصور، الأنساب، ج06، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليمني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط2، 1400، ص297–298.

[4]– وهي مدينة عظيمة لأنها معدن الفضلاء ومنبع العلماء، تعتبر الإقليم الخامس، وقيل فتحت أيام عمر بن الخطاب، ينظر: ياقوت الحمودي، معجم البلدان، ج05، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1977، ص 331.

[5]– ينظر: السمعاني، الأنساب، ص 297، 298.

وقد أثنى في بعض أشعاره على شيخه هذا فبين فضله عليه حيث كان يدفع حاجاته ويكفيه همه فقال:

ولو لم يلي الضبي عني عراكها لقالت يد البلوى أديمي بعركها[1]

ولما توفي رثاه بأبيات بيّن فيها فضله عليه، وإفادته العلم منه فقال:

وقائله ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين

فقلت هي الدرر اللواتي حشا بها أبو مضر أذني تساقط من عيني.[2]

والدرر التي يقصدها الزمخشري في هذين البيتين هي العلوم والمعارف التي أخذها من شيخه، واستفاد منها، فلما توفي شيخه بكاه حبا وعرفانا.

ج – مكانته العلمية:

يعتبر الزمخشري شخصية بارزة في عالم الفصاحة، والبلاغة، والنحو، وقد أدرك المترجمون لعلماء العربية، والمؤرخون للعلوم العربية فضل الزمخشري وطول باعه، وبُعْد نظره في مقايسة العلوم، واستنباط القواعد والأحكام، واستخراج النكت، ولقد عظم صيته حتى صار سيد عصره، فاثنوا عليه، وعلى إسهاماته؛ حيث قال عنه ابن خلكان(ت681هـ): «هو الإمام الكبير في التفسير، والحديث، والنحو واللغة وعلم البيان، كان إمام عصره من غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه».[3]

وقد عزف عن كل ما من شأنه أن يعيقه سواء أكان زوجة أو ولدا، فقد انصرفت همته إلى طلب العلم وتعليمه، ووجد لذته في تحصيله وقد أشار إلى ذلك فقال:

سهري لتنقيح العلوم ألذ لي

من وصل عانية وطيب عناق

وتما يلي طربا لحل عويصة

---

[1]– ينظر: مصطفى الصاوي الجويني، منهج الزمخشري في تفسير القران وبيان إعجازه، القاهرة، دار المعارف، ط2، دت، ص31.

[2]– الزمخشري، ديوان الزمخشري، شرح: فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر، ط1، بيروت 2008، ص 558.

[3]– شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، دط، دت، ج5، ص 168.

وأشهى وأحلى من مدامة ساق.[1]

وقد تحدّث العلماء عن تفرغه للعلم والتعليم فقال السمعاني: «ظهر له جماعة من الأصحاب والتلاميذ منهم أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي بطرستان، وأبو المحاسن عبد الرحيم ابن عبد الله الزاز، وأبو عمرو عامر بن حسن السمسار بزمخشر وغيرهم كثير.[2]

وقيل عنه أنه: «علامة الأدب نسابة العرب، تضرب إليه أكباد الإبل وتحط بفنائه رحال الرجال، وتحدى باسمه مطايا الآمال».[3]

ويروى عنه في مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، أنه عندما قدم إلى بغداد قاصدا الحج زاره "الشريف أبو السعادات ابن الشجري" مهنئا له بقدومه، فلما جلس أنشده قائلا:

كانت مساءلة الركبان تخبرنا عن أحمد بن داوود أطيب الخبر.
ثم التقينا فلا والله ما سمعت أذني بأحسن مما قد أرى بصري
واستكبر الأخبار قبل لقائه فلما التقينا صغر الخبر الخبر.[4]

ومما سبق يتبين لنا أن إعجاب العلماء بفضله، وعلمه، والثناء عليه لم يأت من عدم، أو صدفة، إنما ألف "الزمخشري" في العلوم، فبرع وأتقن فيها، وقد كان أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم اطلاعا على كتبها.

2 - مؤلفاته.

كان الزمخشري شديد الذكاء متوقد الذهن، كان إماما كبيرا في التفسير، والحديث، والنحو، واللغة، وعلم البيان، تشد إليه الرحال للأخذ عنه، وقد ترك تصانيف كثيرة في العلوم الدينية، والأدب، والنحو، والعروض وغيرها، وقد ترك تراثا ضخما، ومن مؤلفاته ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط، ومنها ما هو مفقود، وقد ذكر المترجمون لحياة الزمخشري أن له نحو خمسين 50 مؤلفا ومنها ما يلي:

---

[1]- ينظر: محمد حسين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص 27، 28.

[2]- السمعاني، الأنساب، ج6، ص 298.

[3]- المرجع نفسه، ج 6، صفحة نفسها.

[4]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج6، ص 2688.

- الكشاف في تفسير القرآن.
- أطواق الذهب في المواعظ والخطب.
- الرائض في علم الفرائض.
- الفائق في غريب الحديث.
- النموذج في النحو.
- المفصل في علم العربية.
- أساس البلاغة: وهو من المعاجم المفيدة، وله عناية خاصة بالاستعارة والمجاز في اللّغة، وهو الذي يعني به هذا البحث.

3 - التعريف بمعجم أساس البلاغة:

لقد شهد القرن السادس اتجاها جديدا في تأليف المعجمات العربية، بظهور أساس البلاغة "للزمخشري"، فقد اختلف عن المعجمات الأخرى، ويظهر هذا الاختلاف في عنوان الكتاب نفسه، إذ سماه "أساس البلاغة"، وقد عني فيه عناية ظاهرة بما يكتسيه اللفظ من الدلالات المجازية بعد تحديده لدلالته الحقيقية، ويتضح لنا ذلك من العنوان، أن البلاغة عند "الزمخشري" تنهض على هذا الأساس، وأن السبيل إلى معرفة مواضع البلاغة في الأساليب إنما يأتي من معرفة فهم القرآن، وإدراك دلائل إعجازه.

و«من كان مطامح نظره، ومطارح فكره، الجهات التي توصل إلى تبين مراسم البلغاء والعثور على مناظم الفصحاء، والمخايرة بين متداولات ألفاظهم ومتعاورات أقوالهم، والمغايرة بين ما انتقوا منها وانتحلوا وما استدركوا واستنزلوا، والنظر ما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف، وبإسراره ولطائفه أعرف».[1]

أ - هدفه من تأليف المعجم:

يتمثل الهدف من تأليفه في معرفة وجوه البلاغة في أقوال العرب، وفي القرآن الكريم الذي نزل بلغتهم، فالغاية دينية وعلمية، لأن الإنسان إذا عرف هذه الأسس البلاغية «يكون صدر يقينه

[1] - الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد عيون السود، ص16

أثلج، وسهم احتجاجه أفلج، وحتى يقال: هو من علم البيان حظي، وفهمه فيه جاحظي».[1] وصنف "الزمخشرى" معجمه "أساس البلاغة" لمن يهدف إلى أن يرقى بأسلوبه.

أما الهدف الثالث فهو تطبيقي؛ إذ قال: «فمن حصد هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب، الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها، وأصاب ذروا من علم المعاني وحظي بريش من العلم البيان، وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة، وسليقة سليمة، فحل نثره وجزل شعره، ولم يطل عليه أن يناهز المقدمين، ويخاطر المقرنين.»[2]

ب- دوافع تأليف الزمخشري لمعجمه أساس البلاغة:

لقد كان هم الزمخشري وشغله الشاغل الكشف عن وجوه إعجاز القرآن، وجوانب بلاغته، وقوة حجته وأصالة بيانه، ما جعل فحول العرب وسادة اللغة العربية الفصيحة يقفون مدهوشين من هذا النظم الفريد الذي جاء على سليقتهم ولسانهم.

وقد أشار الزمخشري في مقدمته إلى الوقوف على تلك المواضيع المعجزة في الكتاب الكريم، ويرى أن الذي لا يفهم كلام العرب ويتبين وجوه بلاغته وقوة إحكامه، لا يمكن أن يتبين إعجاز القرآن ويعرف سر الإعجاز.

يقول الزمخشري: «ولما أنزل الله تعالى كتابه مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العتاق السبق، وونت عنها خطا الجياد القرح، كان الموقف من العلماء الأعلام أنصار ملة الإسلام... من كانت مطامح نظره ومطارح فكره الجهات التي تصل إلى تبين مراسم البلغاء... والنظر فيها كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف وبإسراره ولطائفه أعرف».[3]

وكذلك نصرة المذهب الاعتزالي، وذلك بإظهار كثرة المجاز في اللغة العربية، وقد برز هذا الدافع بعد الانتقادات التي وجهت "للكشّاف"، فقد جعل "الزمخشري" المجاز سبيلا لنصرة مذهبه، ولتأويله بعض الصفات الإلهية، لأن المعتزلة كانوا شديدي الحرص على الحكم بالمجاز والتأويل ليدعم ذلك معتقد الفهم ويسند آراءهم في مواجهة أهل السنة والحديث.

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد عيون السود، ص16

[2] – المرجع نفسه، ص15.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وإلى جانب ذلك هناك دافع تعليمي موجه لطلاب العربية من أجل تعلم أساليب البلاغة وفنونها، فقد اهتم باللفظة داخل سياقها ويثبت الزمخشري معناها من بطون الكتب وألسنة الفصحاء والبلغاء من الخطباء والأدباء، حيث يقول في ذلك: «فليت له العربية وما فصح من لغتها وملح من بلاغتها»[1] فقد كان لأساس البلاغة الدور الأمثل في تنمية الملكة الذوقية والشعرية، و«عامل لتفتق القريحة وضاعة الأدب المنثور والمنظوم».[2]

فمن خلال كل هذا نلاحظ أن "الزمخشري" استقصى مادته اللغوية من البيئة العربية، كما أنّه اعتمد مصدرين أحدهما منطوق والآخر مكتوب، فقد أخذ من كلام العرب، والشعراء ومن بطون الكتب وجوامع الكلم.

4 – توظيف الحديث النبوي الشريف في "أساس البلاغة":

لقد تنوعت وتعددت الشواهد في أساس البلاغة واختلفت مستوياتها الدلالية «وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية والشعرية، خمسة وثلاثين وستة آلاف شاهد»[3] فمن خلال دراستنا لمعجم "أساس البلاغة" لاحظنا أننا لا يمكننا الحديث عن الشواهد الحديثية، دون التطرق إلى الشواهد الأخرى، فقمنا بإحصائها من أجل توضيح المكانة التي احتلها الحديث النبوي في هذا المعجم.

أ – الشاهد القرآني:

1) الوصف:

يعد القرآن الكريم من المصادر اللغوية لا ريب فيها، والذي اعتمدها اللغويون في الاستشهاد على صحة الكلام العربي «فالقران الكريم هو كلام رب العالمين نزل به الروح الأمين على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد لهداية الناس أجمعين»[4].

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد عيون السود، ص 15.

[2] – عثمان بن عطية الله المزمومي، مجازات ذي الرمة في كتاب أساس البلاغة للزمخشري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، دت، ص 27.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 642.

[4] – محمد إسماعيل إبراهيم، القرآن وإعجازه العلمي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، د. ت، ص 02.

2) الإحصاء:

يعد الزمخشري من بين المعجميين الذين جعلوا الشاهد القرآني في مقدمة الشّواهد التي يستشهد بها في معجمه «فقد اعتمد على واحد وستين وأربعمائة(461) شاهد قرآني منها عشرون شاهدا جاءت كقراءات قرآنية من القراءات العشرية، كما استشهد بقراءة واحدة شاذة».[1]

	عددها	نسبتها
الشواهد	**7800**	**%100**
الشواهد القرآنية	**461**	**%5.9**

جدول يوضح نسبة الاستشهاد بالقرآن في أساس البلاغة

ومن الأهمية الإشارة إلى أن "الزمخشري" قد عمد إلى استعمال صورتين في عرض الشاهد القرآني، أحدهما يذكره مباشرة ويمثل بذلك كقوله "قوله تعالى". ومرة يأتي بالشاهد القرآني ضمنا في ثنايا الكلام من دون أن يذكر بأنه آية قرآنية وسنقدم بعض الأمثلة على ذلك:

- أجر: أجرك على ما فعلت: وأنت مأجور عليه ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾.(سورة القصص: الآية27)[2]
- أذن: اطلب لي شاذة أدناه قرناء.

وحدثته فأذن لي أحسن الأذن وآذنته بالأمر فأذن به: ﴿فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ (سورة البقرة: الآية 279)[3]

- آسف: «يا أسف على يوسف، وأسفني ما قلت أغضبني وأحزنني».[4]

[1] – محمد إسماعيل إبراهيم، القرآن وإعجازه العلمي، ص 51.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 21، (مادة، أج ر)

[3] – المصدر نفسه، ص23 (مادة أ ذ ن)

[4] – المصدر نفسه، ص 27. (مادة أ س ف)

- أمس: تقول أصبح سالما وأمس «كأن لم تغني بالأمس».[1]

وأيضا يورد كلام الله في سياق ما يعرضه من المجاز دون أن يبين فيه، مكتفيا بما عرضه من الدلالات الحقيقية للمادة، إذ يقول:

- شرب: ومن المجاز: وأشرب حب كذا.

﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ﴾ [سورة البقرة: الآية 93].[2]

- صفو: ومن المجاز: أصفيته المودة، وأصفيته بالبر: آثرته اختصصة﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [سورة الإسراء الآية 40].[3]

- ضرب: ومن المجاز: (....) وضرب الشيء بالشيء خلطه، وضرب المضرب والمضارب:

- ﴿ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ﴾ (سوره البقرة الآية 61).[4]

- زهق: من المجاز: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ (سورة الإسراء الآية 81).[5]

فمن خلال كل هذه الأمثلة نلاحظ أنّ للقرآن الكريم الدور الأمثل في بيان معاني الألفاظ وشرحها بوصفه المصدر الأول من مصادر الاستشهاد، والمتمعن في "الأساس" يجد أن "الزمخشري" قد اتبع نهج القدامى في الاستشهاد بالشاهد القرآني، وكانت آياته من السياقات اللّغوية التي وظّفها في الشرح، وقد اعتمد على ذلك في مواضع عدة، والزمخشري كسابقيه في الصناعة المعجمية، لم يخرج الشاهد عن دوره لتوثيق كلام العرب، وبيان حجته.

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 78. (مادة، أ.م .س)

[2] – المصدر نفسه، ص 500. (مادة، ش ر ب)

[3] – المصدر نفسه، ص 551. (مادة، ص ف و)

[4] – المصدر نفسه، ص 577. (مادة، ض ر ب)

[5] – المصدر نفسه، ص 428. (مادة، ز ه ق)

ب- الشّواهد الشّعرية:

الشّعر هو ديوان العرب يمثل حضارتهم وتقاليدهم وعرفهم السائد، وقد كثر الاستشهاد به في مدونات العرب، وقد نال اهتماما خاصا عند المعجمين، وقد حظي "أساس البلاغة" بالنصيب الأوفر باعتماده في الاستشهاد بالشّعر، وشرح معاني المداخل المعجمية.

1) الوصف:

لطالما كان الشاهد الشّعري مصدرا مهما للاستشهاد على كلام العرب، ولم يخرج "الزمخشري" عن الضوابط الزمانية والمكانية التي حددها اللغويون القدامى، إلا في بعض المواضع، وكان الاستعمال للألفاظ بديهيا مطردا لا يحتاج إلى دليل، لأن «من تمسك بالأصل خرج عن عهد المطالبة بالدليل»[1]، فالشّاهد الشّعري كان يمثل الحجة التي تحقق الإقناع وتزيل الشك، والملاحظ أن أغلب تلك الشّواهد، بل جلها، كانت لشعراء من عصر الاحتجاج سواء التي نسبها إلى أصحابها أو التي لم ينسبها.

فمن خلال النماذج التالية سنلاحظ أن الشّاهد الشّعري عند "الزمخشري" لم يقف عند حدود عصر الاحتجاج، بل تجاوز ذلك فهو اعتمد النظر إلى القول، وليس إلى القائل.

2) الإحصاء:

بلغت الشواهد الشعرية في معجم "أساس البلاغة" أربعة وسبعون وخمسمائة وخمسة آلاف (5574) منها ما نسب إلى قائلها ومنها من لم ينسب.

	عددها	نسبتها
الشّواهد	**7800**	**%100**
الشّواهد الشّعرية	**5574**	**%71**

جدول يوضح نسبة الاستشهاد بالشعر في أساس البلاغة

بعض النماذج من الشّواهد الشّعرية:

[1] – تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د. ط، 2000، ص 192.

- أبه: وأبوت فلانا وأممته: كنت له أبا وأما قال: تؤمهم وتأبوهم جميعا كما قد السيور من الأديم.[1]
- آتى:(...) وأتيت الأمر من مأتاه ومأتاته أي من وجه، قال من الرجز:

وحامه بث على صماتها

أتيتها وحدي من مأتاتها

قال من الرجز:

لقد وجدت رتبة من الكبر

عند القيام وانباتاتا بالسحر.[2]

- يجر: وجاء فلان بأمر يجر، قال من الطويل:

تعجبت من أم حصانها رأيتها

لها ولد من زوجها وهي عاقر.

فقلت لها يجر: فقالت مجيبتي

أتعجب من هذا ولي زوج آخر[3]

- جأجأ(...) وعليك بجأجأة الطير: قال من الكامل:

كعقلية الأدحى نبات يحقها

ريش النعام وزال عنها الجؤجؤ.[4]

في هذه النماذج من الشواهد الشّعرية نلاحظ أن "الزمخشري" استشهد بها دون أن ينسبها إلى قائلها، وهذا الدليل يبين على أنه لم يحصر الاستشهاد داخل حدود عصر الاحتجاج، فهو يعمل على تبيين ما في اللغة من ثروة بلاغية أراد "الزمخشري" توثيقها وإحصائها.

فلم يكن يوجه اهتمامه إلى من قال، بقدر ما كان يوجهه إلى ما قيل، ما دام قد صح عنه، وبما أن اهتمامه كان مرتبطا بذكر الشاهد دون النظر إلى الفكرة التي قيل فيها، فهو

---

[1]- الزمخشري، أساس البلاغة، ص 18، (مادة، أ ب ه)

[2]- المصدر نفسه، ص 19. (مادة أ ت ي)

[3]- المصدر نفسه، ص 119. (مادة ي ج ر)

[4]- المصدر نفسه، ص 119. (مادة ج أج أ)

أراد من ذلك توثيق للفظة المرادة، وكان الشّاهد بمثابة وثيقة هوية للفظة المراد إيرادها في المعجم ومن أمثله ذلك:

- بلو:

شتائل أسماء الرفاق وتبتلي

ومن دون ما يهوين باب وحاجب.[1]

ويذكر في "الأساس" أنه بلا نسبة.

- سود:

تناهيتم عنا وقد كان منكم

أساود صرعى لم يوسد قتيلها.[2]

- سوط:

فصوبته كأنه صوب غبية

على الامغر الضاحي إذا سيط أحضرا[3]

- رأي:

آلا أيها المرئي في الأمور

سيحلو العمى عنك تبيانها[4]

نلاحظ أن على الرغم من أن هذه الشّواهد غير منسوبة إلى أنها تمثلت في الحجية والتوثيق.

ج – شواهد الأمثال:

1) الوصف:

تعد الأمثال السبيل الذي يراد به دراسة تراث الأمة الفكري، والاجتماعي، واللغوي وفق عاداتها وتقاليدها، فلكل مثل قيمته على المستوى التحليلي للغة، فالأمثال حقيقة رويت دون

[1]– الزمخشري، أساس البلاغة، ص 77. (مادة ب ل و)

[2]– المصدر نفسه، ص 481. (مادة س و د)

[3]- المصدر نفسه، ص 482. (مادة س. و. ط)

[4]– المصدر نفسه، ص 326. (مادة ر أ ي)

معرفة قائلها، فهي تحتل جزءا من التراث العربي الذي نفتخر به. حيث يقول "الزمخشري" «هي قصارى فصاحة العرب العرباء، وجوامع كلمها، ونوادر حكمتها، وبيضة منطقها، وزبدة حوارها وبلاغتها التي أعريت عن القرائح السليمة، والركن البديع إلى ذراية اللسان وغرابة اللسن، حيث أوجزت اللفظ فأشبعت المعنى، وقصرت العبارة فأطالت المغزى، ولوحت فأغرقت في التصريح، وكنت فأغنت عن الإفصاح»[1]، وقد اهتم بها الدارسون لما لها من ضرورة فلا يخلو منها كتاب نحو أو معجم وذلك دليل على أهميتها.

2) الإحصاء:

بلغت عدد شواهد الأمثال في الأساس حوالي تسعمئة وتسعة وأربعون مثال وهو يحتل المرتبة الثانية من حيث الاستشهاد بعد الشعر نظرا لما له من أهمية عند اللغويين.

	عددها	نسبتها
الشّواهد	**7800**	**%100**
الشّواهد المثلية	**947**	**%16**

جدول يوضح نسبة الاستشهاد بالأمثال في أساس البلاغة.

إنّ اعتماد الزمخشري على هذا الكم الهائل من شواهد الأمثال دليل على أهميتها، وسنذكر بعض الأمثلة:

- أبل(...) أبل من حنيف الحناتم.[2]
- آخر(...) ومن الكناية «أبد الله الآخرة» أي من غاب عنا وبعد، والغرض الدعاء للحضور.[3]
- أدم: ومن المجاز « فلان مؤدم مبشر».[4]

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 02.

[2] – المصدر نفسه، ص 18، (مادة أ ب ل)

[3] – المصدر نفسه، ص 22، (مادة أ خ ر)

[4] – المصدر نفسه، ص 22، (مادة أ د م)

- رأد:(...) «لقيته رأد الضحى» وهو وقت ارتفاع الشمس عند الخمس الأول من النهار.[1]

نلاحظ أن "الزمخشري" يذكر اللفظة المراد شرحها ثم يرفقها بشاهد من الأمثال ليستدل على وجود المعنى المراد.

د – شواهد الأقوال:

1) الوصف:

يخلص الباحثون إلى وجود طائفة من الأقوال اشتهرت وتناقلتها الألسن، واستشهد بها اللغويون في مصنفاتهم لشيوعها، وقصر عباراتها، مما كانت سببا لاختلاطها بالأمثال العربية، لكن لم يدرجوها في طائفة الأمثال عند الاستدلال بها، وان لم تدرج ضمن الأمثال فلعل ذلك عائد إلى اعتقادهم أنها ليست أمثال، فلا بأس بالاستشهاد بها في المسائل اللغوية إذا صحت رواياتها ونقلها من وثق بعربيته.

2) الإحصاء:

نالت الأقوال حظا في الأساس، وقد وظفها الزمخشري في معجمه لما لها من أهمية وقد بلغ عدد الأقوال التي استشهد بها حوالي أربعمئة وتسعة وستون قولا:

	عددها	نسبتها
الشّواهد	**7800**	**%100**
الشّواهد القولية	**469**	**%6.01**

جدول يوضح نسبة الاستشهاد بالأقوال في أساس البلاغة

لطالما كان للأقوال الأهمية البالغة التي تقارب الأمثال والحكمة لهذا كانت من الشواهد التي اعتمدها مؤلفو المعجم، والآن سنقدم بعض الأمثلة:

[1] – المصدر نفسه، ص 321، (مادة رأ ي)

- قيد: فرس قيد الأوابد « أقيد جملي» بمعنى أوخذ زوجي.[1]
- قطر: ويقال « جمع فلان قطريه» إذا تكبر منفضا.[2]
- فتن: «.... ابتليتم بفتنه الضراء فصيرتم وستبتلون».[3]

أراه فتنة السيف وفتنة النساء.

- بحر:(...) و« إذا وجدناه بحرا» وصف بالبحر لسعته جريه.[4]

فهنا يأتي باللفظة المراد شرحها، ثم يقوم بإحضار الشواهد التي وجدت فيهم الوحدة المعجمية المراد تدعيمها بأقوال من فصحاء العرب، ويتجلى دورها في شرح المعنى المعجمي من خلال تعدد المعاني التي يحملها اللفظ الواحد من خلال ما وجد في الشواهد.

هـ- الشواهد الحديثية:

1) الوصف:

يعد الحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادر اللغويين في الاستشهاد؛ إذ يبحثون في ثنايا سطوره وكلماته عن مرادهم، لأن الحديث النبوي مادة مهمة، وميدان واسع، وقد نهضت دراسات كثيرة تتناول الجوانب الفقهية والشرعية فيه، أما في الدراسات اللغوية فقد كانت قليلة مقارنة بتلك التي تناولت القرآن الكريم، لكن ذلك لم يقلل من قيمة النص الحديثي في الدراسات المعجمية «ومن الملاحظ أن اللغويين استثمروا هذه الثروة اللغوية الضخمة، وملؤا بها كتبهم ومعاجمهم واعتمدوا عليها كثيرا، وإن نظرة في كتبهم تبرز القيمة التي حفظوها للحديث».[5]

ونجد أن الكثير من المعاجم قد حفلت بالحديث النبوي، وهذا ما يدل على مكانة الحديث بين مصادر التوثيق عند المعجميين العرب.

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 114. (مادة ق ي د)

[2] – المصدر نفسه، ص 87، (مادة ق ط ر)

[3] – المصدر نفسه، ص 06، (مادة ف ت ن)

[4] – المصدر نفسه، ص 47، (مادة ب ح ر)

[5] – سميرة محمد إدريس أبو الحسن، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في معجم لسان العرب لابن منظور، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والنحو، جامعة أم درمان، السودان، 1995، ص 28.

2) الإحصاء:

وكما اعتمد مؤلفو المعاجم على القرآن الكريم، فقد نال الاستشهاد بالحديث حظا قليلا في معجم "أساس البلاغة" وقد بلغت الشواهد الحديثة خمسين وثلاث مئة (350) أي بنسبة 16% من إجمالي نسبه الشواهد التي وظفها الزمخشري.

	عددها	نسبتها
الشواهد	**7800**	**%100**
شواهد الحديث	**350**	**%5**

جدول يوضح نسبة الاستشهاد بالحديث في أساس البلاغة

3) دور الشواهد الحديثية في شرح المعنى:

لقد اقتفى "الزمخشري" أثر سابقيه من مؤلفي المعاجم في الاستشهاد بالحديث في موضع التفسير، وشرح الألفاظ، ولم يتقيد "الزمخشري" بما نسب لقضية الاستشهاد بالحديث؛ لأن الهدف الذّي كان يسعى له هو توثيق الكلمة المراد ذكر معناها الحقيقي والمجازي، دون النظر، إذا كان هذا الحديث قد روي بالمعنى أو باللفظ عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

والآن سنذكر بعض الأمثلة من الشواهد الحديثية، و نبرز كيف وظفها الزمخشري في شرح المعنى المعجمي:

- أثر: وفي الحديث: ﴿سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَهُ﴾ أي يتأثر أمراء الجور بالفيء.[1]

هنا جاء على ذكر معنى أثر وقد لجأ إلى توظيف شاهد من الحديث النبوي وكأنه يريد أن يقول أن لفظة "أثر" قد وثقت من خلال حديث الرسول الله بالمعنى الذي أتى على ذكره.

- أزز: ومن المجاز: «الجوفة أزيز»[2] هنا قد استعمله "الزمخشري" دليلا على وجود اللفظ بالمعنى المجازي وما المقصود منه ولم يذكر الحديث كله بل أتى

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 20. (مادة أ ث ر)

[2] – المصدر نفسه، ص 26. (مادة أ ز ز).

على بعض منه بما فيه من حاجه بيان معنى اللفظ في حقل الحديثي المستعمل من كلام العرب.

- قدس: وفي الحديث قل «وروح القدس معك»[1] أي معينك جبريل عليه السلام.
- قدم: ومن المجاز: وفي الحديث: ﴿يُلْقَى فِي النَّارِ أَهْلُهَا وَتَقُول هَلْ مِنْ مَزِيد حَتَى يَأْتِيهَا رَبُنَا فَيَضَعُ قَدَمهُ عَلَيْهَا فَتَنْزوي وَتَقُول قَط قَط﴾[2] أي فيسكنها ويكسو سورتها كما يضع الرجل قدمه على الشيء المضطرب فيسكنه.
- نأنأ: وفي الحديث ﴿الطوبي لمن مات النأنأة﴾، وقال علي رضي الله عنه لسليمان بن صرد ﴿ تنأنأت وتربصت فكيف رأيت الله صنع﴾[3] أي فترت وقصرت.

هنا يأتي على ذكر الشاهد من الحديث ويذكر المعنى الذي يريد الزمخشري شرحه أو بالأحرى توثيقه.

- تيب: رمح مطرد الأنابيب، وكعب الشجر، ونبب، ونب التيس نبيبا، وقال عمر رضي الله عنه لوفد أهل الكوفة حيث شكوا سعدا: «يُكَلِّمُني بعضكم ولا تَنِبُّوا عندي تنِيبَ التُيوس».[4]
- وتر: وترته حقه وفي الحديث: كأنما وتر أهله وماله.[5]

هنا عمد "الزمخشري" في الأساس إلى شرح المعنى ثم تبيان بشاهد من الحديث للاستدلال على دلالة اللفظة المشروحة وبيان أوجه استعمالاتها الحقيقية والمجازية.

- وحر: وغر عليه صدره ووحر، وفي الحديث: «تهادوا فان الهدية تنهب وحر الصدر»[6].
- خبث: الأخبثان: الرجيع والسيول «ولا تدافعوا الأخبثين في الصلاة».[7]

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 57، (مادة ق د س)

[2] – المصدر نفسه، ص 59،(مادة ق د م)

[3] – المصدر نفسه، ص 238، (مادة ن أ ن أ)

[4] – المصدر نفسه، ص 240 (مادة ت ي ب)

[5] – المصدر نفسه، ص 318 (مادة و ت ر)

[6] – المصدر نفسه، ص 223 (مادة و ح ر)

[7] – المصدر نفسه، ص 228 (مادة خ ب ث)

- يدي: أخذ بهم يد البحر[1]: طريقه.

أحيانا يذكر اللفظ المراد شرحه ثم يوظف الشاهد من أجل الاستدلال على استعمال اللفظ بالمعنى المراد، وأحيانا العكس، حيث يأتي بالشاهد ثم يشرح ما جاء في معناه.

خلاصة:

للاستشهاد بالحديث صور، فقد يكتفي الزمخشري في "الأساس" دون أن يعزز بشاهد ثانٍ، إذا لم يحتج إلى ذلك، وأكثر أحاديث الاستشهاد تجري على هذا النحو، وقد لا يأتي الشاهد الحديثي بعد شاهد آخر من القرآن، أو الشعر، أو الأمثال، أو حديث آخر أيضا، وقد يتخذ الحديث الموقع المعاكس، فيأتي أولا ثم يعزز بشاهد من القرآن أو غيرهما.

كما أنّه لم يكن من المتحفظين الذين نظروا إلى الحديث على أنه مروي بالمعنى وليس باللفظ، لأنه يرى أن كل حديث روي فقد كان داخل عصر الاحتجاج، ويرى أن العرب الخلص أصحاب ملكة أصيلة.

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 388.

خاتمة

لقد كان الحديث النبوي الشريف بجزالة أسلوبه، وإحكام منهجه التربوي والتعليمي مصدرا يستقي منه كل إنسان ضالته، فقد أثر التغيير الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم العرب والدنيا برمتها، وغيّر تفكيرهم، وصحّح معتقداتهم، ولغتهم، وهو كلام خير الأنام. ولعل هذا من بين أهم الأسباب التي دفعت الزمخشري إلى توظيف الحديث النبوي الشريف في معجمه، والاستشهاد به، كما أن اعتماده عليه إنما يعود إلى غاية دينية وهي الدفاع عن القرآن وسنة النبي(ﷺ) وبلاغتهما، وإثبات المجاز فيهما

ومن خلال معالجتنا لمعجم أساس البلاغة توصلنا إلى بعض النتائج:

- لعل من أبرز المعجمات التي تميزت بمنحى خاص فيما تناوله وعني به مؤلفه، إنما هو أساس البلاغة؛ إذ رأى أن البلاغة تقوم على أساس واحد، وهو معرفة الاستعمال الحقيقي للفظ والمجازي منه.
- اتفاق معظم اللغويين الأوائل والمحدثين على أن مصادر الاستشهاد في اللغة هي ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب: شعره ونثره.
- يعد الشاهد مكونا رئيسيا في بنية النص المعجمي، فالحاجة في اللغة ملحة حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها، لأن ذلك يترتب عليه فساد في الأحكام الدينية، بالإضافة إلى الفساد اللغوي.
- جاء عرض الزمخشري للحديث في معجمه دون أن يبين وجه المجاز فيه.
- الاستعانة بالأحاديث النبوية لشرح وبيان المعنى المجازي للكلمات دون الإشارة إلى راوي الحديث، مع الاكتفاء بوضعها بين مزدوجين.
- يستدل الزمخشري على معنى من معاني كلمة من المعجم بالرجوع إلى النص الديني، إما مستشهدا به على صحة الشرح الذي قدمه ومدعما له نحو ما ساقه في شرح معنى المادة، أو مكتفيا بما تحمله الآية ويضمه الحديث.
- على الرغم من توظيف الزمخشري للحديث النبوي في معجمه، إلا أنّه لم ينل حظا وافرا مقارنة بالشواهد الشعرية، والآيات القرآنية.
- اكتفاء الزمخشري بشاهد واحد دون الحاجة إلى شاهد ثان أثناء شرحه للكلمة إذا لم تستدعي الحاجة إلى ذلك.

قائمة المصادر

والمراجع

I. القرآن الكريم، برواية حفص عن نافع

II. المعاجم:

1.ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 2001.

2.أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1998.

3. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، ج2، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

4. الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، تح: محمد باسل عيون السود، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، مادة ترب.

5. علي القاسمي، معجم الاستشهادات، مكتبه لبنان، بيروت، ط1، 2001.

6. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1998.

7. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، دار الدعوة، اسطنبول، 1989.

8. ياقوت الحمودي: معجم الأدباء،ج6، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

III- الكتب:

1. تمام حسان: الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2000.

2. التهانوي محمد بن علي بن القاضي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

3. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد القاسم، لبنان، ط1، 1988.

4. حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج3، مؤسسة الرسالة، ط1 بيروت، 2008.

5. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974.

6. الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، دت.

7. الزمخشري، ديوان الزمخشري، شرح فاطمة يوسف الخيمي، لبنان، بيروت، دار صادر، ط1، 2008.

8. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية المكتبة والمطبوعات الجامعية، دط، 1994.

9. السمعاني عبد الكريم محمد بن منصور، الأنساب، ج06، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلم اليمني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1400.

10. السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، ط2، 2006.

11. شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، تر: إحسان عباس، لبنان، بيروت، دار صادر، دط، دت.

12. عبد الرحمن معافى الشهري، الشاهد الشعري في التفسير، مكتبة المنهاج، الرياض، ط1، 1429.

13. عبد الرزاق صالحي، الشاهد الشريف في النقد والبلاغة، عالم الكتب الحديث، اربد، عمان، ط1، 2010.

14. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط4، 1997.

15. محمد إسماعيل إبراهيم، القرآن وإعجازه العلمي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، دت.

16. محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تفسير الطبري، ج2، تح: محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط2، 2008.

17. محمد حسين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

18. محمد خضر حسين، دراسات في اللغة العربية وتاريخها، مطبعة الفتح، دمشق، ط1، دت.

19. محمد عيد، الرواية والاستشهاد في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1976.

20. مصطفى الصاوي الجويني، منهج الزمخشري في تفسير القران وبيان إعجازه، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

21. مصطفى خليل الجريسي، الاقتراح في علم أصول النحو السيوطي، تح: حمدي عبد الفتاح، القاهرة، ط1، 2001

22. مصطفى دين البغا، الواضح في علوم القران، دار الكلم الطيب، دمشق، ط2، 1998.

IV – المذكرات والرسائل الجامعية:

1. إبراهيم صباح سلامة الطرشان، أثر الحديث النبوي في بناء القاعدة النحوية عند ابن هشام في كتابه " معنى اللبيب"، رسالة ماجستير، إشراف د. فايز محاسنة، جامعة مؤتة، 2014.

2. سميرة محمد إدريس أبو الحسن، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في معجم لسان العرب لابن منظور، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والنحو، جامعة أم درمان، السودان، 1995.

3. عثمان بن عطية الله المزمومي، مجازات ذي الرمة في كتاب أساس البلاغة للزمخشري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، دت.

4. مأمون تيسير محمد مباركة، الشاهد النحوي في معجم الصحاح، إشراف: أحمد حامد، كلية الدراسات العليا في اللغة العربية في جامع النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.

V – المقالات والمجلات:

1. جبر يحيى عبد الرؤوف، الشواهد اللغوية، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد 2، العدد 06، فلسطين، 1992.

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول

الشاهد والاستشهاد في المعجم.

1 – مفهوم الشّاهد 5
أ – الشّاهد لغة..... 5
ب– مفهوم الشّاهد اصطلاحا 6
2 – مفهوم الاستشهاد..... 7
أ– الاستشهاد لغة 7
ب – الاستشهاد اصطلاحا 7
3– أنواع الشواهد 8
أ– الشّواهد المعجمية..... 8
ب – الشّواهد النّحوية 9
ت – الشّواهد البلاغية 9
ج – الشّواهد الفقهيّة 10
د – الشّواهد ذات الأغراض المتعددة..... 11
4 – مصادر الاستشهاد تعددت مصادر الاستشهاد وأهمها 12
أ– القرآن الكريم 12
ب – الحديث النبوي الشريف 13
ج – كلام العرب شعره ونثره..... 14

5 – قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف 15

أ–موقف اللغويين من الاستشهاد أو (الاحتجاج بالحديث النبوي) 15

الفصل الثاني

الاستشهاد بالحديث في أساس البلاغة دراسة تطبيقيه.

1 – نبذة عن حياة الزمخشري 21

أ– مولده ونشأته 21

ب – رحلته في طلب العلم 21

ج – مكانته العلمية 22

2 – مؤلفاته. 23

3 – التعريف بمعجم أساس البلاغة..... 24

أ – هدفه من تأليف المعجم 24

ب– دوافع تأليف الزمخشري لمعجمه أساس البلاغة 25

4 – توظيف الحديث النبوي الشريف في "أساس البلاغة" 26

أ – الشاهد القرآني 26

1) الوصف..... 26

2) الإحصاء..... 27

ب– الشّواهد الشّعرية..... 29

1) الوصف..... 29

2) الإحصاء..... 29

ج – شواهد الأمثال 31

1) الوصف..... 31

2) الإحصاء..... 32

د – شواهد الأقوال 33

1) الوصف..... 33

هـ– الشواهد الحديثية..... 34

1) الوصف..... 34

2) الإحصاء..... 35

3) دور الشواهد الحديثية في شرح المعنى..... 35

خاتمة..... 36

قائمة المصادر والمراجع 36

فهرس المحتويات..... 36

ملخص:

تناولنا في هذه المذكرة الموسومة بـ (الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في معجم أساس البلاغة أنموذجا) موضوع الشواهد وركّزنا فيها على ذكر الاستشهاد بالحديث، وذلك في معجم أساس البلاغة "للزمخشري"؛ إذ تناولنا في الجانب النظري كل من الشواهد وأنواعها ومصادر الاستشهاد، وقضية الاستشهاد بالحديث النّبوي، وفي الجانب التطبيقي قدّمنا نبذة عن حياة الزمخشري ومعجمه، وحللنا بعض الشواهد التي استخدمها في معجمه وسعينا إلي إبراز كيفية توظيف الشواهد بصفة عامّة، والشواهد الحديثية بصفة خاصّة.

Abstract :

In this dissertation, titled "The issue of citing Prophet Hadith Al-Sharif in the Dictionary of the Basis of Rhetoric as a template", we have dealt with the subject of the testimony. On the theoretical side, we dealt with both the evidence, its types and sources of citation, the issue of citing prophetic talk, and on the applied side we gave an overview of the life of Zamakhshari and his lexicon, analyzed some of the evidence he used in his lexicon and sought to highlight how the evidence is employed in general, and the modern evidence in particular.